

المحفوظات الأمريكية: وثائق حكومية ما زالت بحوزة مساعدين لترامب



واشنطن - أ ف ب

أبلغت إدارة المحفوظات الوطنية الأمريكية، الكونغرس، الأحد، بأن بعضاً من موظفي البيت الأبيض في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب ما زالوا يحتفظون بسجلات رئاسية هي من ملكية الحكومة.

وجاء في رسالة وجهتها رئيسة الهيئة بالوكالة ديبرا ستيدل وول إلى النائبة الديمقراطية كارولان مالوني التي ترأس لجنة «الإشراف النيابية»: «نحن على علم بأن كل ما يفترض أن يكون بحوزتنا ليس كذلك

والرسالة المؤرخة، الجمعة، والتي نشرها الإعلام الأمريكي ليل، السبت، لم تكشف أسماء موظفي البيت الأبيض المعنيين

لكنها أشارت إلى أن بعضاً من الموظفين استخدموا حسابات فردية خاصة للرسائل الإلكترونية في مهام رسمية، ولم يعيدوا هذه الرسائل تطبيقاً للمقتضيات القانونية

وفي رسالتها أشارت وول إلى أن إدارة المحفوظات الوطنية المكلفة حفظ السجلات الحكومية ستبحث مع وزارة العدل في إمكان اتخاذ تدابير قانونية، لاستعادة السجلات التي أخذت خلافاً للقانون.

ولم تشر رسالة وول التي أرسلت رداً على طلب تقدّمت به مالوني للتبّلع بآخر المستندات المتّصلة بالنزاع القضائي القائم حول مواد حساسة أخذها ترامب من البيت الأبيض، إلى ما إذا الرئيس السابق أعاد تلك الوثائق كاملة

.وأحالت وول مالوني على وزارة العدل في ضوء التحقيق الذي تجريه

وبعد محاولات متكرّرة للحكومة الفيدرالية لاستعادة كل الوثائق التي أخذها، وبعدما أصر محاموه على أن كل الوثائق أعيدت، فتش عناصر في مكتب التحقيقات الفيدرالي منزل ترامب في فلوريدا، واستعادوا أكثر من عشرة آلاف وثيقة، عدد كبير منها سري أو سري للغاية

وشدّد ترامب على الطابع الخصوصي لكثير من هذه الوثائق أو على تمتّعه بامتيازات رئاسية أو قانونية ترعاها العلاقة بين المحامي وموكله تخوّله حيازتها، وقد لجأ إلى المحكمة لاستعادتها

.وأتخذت وزارة العدل تدبيراً قضائياً لاستعادة سجلات من المستشار السابق لترامب للشؤون التجارية بيتر نافارو

في قضية منفصلة، وجّه الاتهام لنافارو لرفضه التعاون مع تحقيق للكونغرس لكشف ملابس اقترام مبنى الكابيتول في السادس من يناير/كانون الثاني 2021